Distr.: General
1 February 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير عن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعقود في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

أولا- مقدمة

1- عملاً بقرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2/4 و1/5 و1/7 و1/8، عقد المؤتمر اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة المعني بالتعاون الدولي ووجه أعماله من أجل إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية. ورحب المؤتمر أيضا بنتائج اجتماعات الخبراء ودعا اجتماع الخبراء إلى اقتراح بنود جدول الأعمال في المستقبل.

2- وفي قرار المؤتمر 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، وقراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، كلف المؤتمر اجتماع الخبراء بولايات أخرى.

ثانيا- تنظيم الاجتماع

ألف- افتتاح الاجتماع

3- عُقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بالمشاركة حضوريا وعبر الإنترنت.

4- وعقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي عشر جلسات ترأسها عمرو عادل حسني (مصر)، الرئيس المعين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأفتاب أحمد كوكر (باكستان)، نائب رئيس المؤتمر، ونظر اجتماع الخبراء في البنود 1 و2 و5 من جدول أعمال

الرجاء إعادة استعمال الورق

اجتماعه الحادي عشر. وإضافة إلى ذلك، نظر اجتماع الخبراء في البنود 3 و4 من جدول أعماله بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

5- أقر اجتماع الخبراء، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول الأعمال التالي:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3- تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة.

4- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

5- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

6- مُثِّلت في اجتماع الخبراء الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

7- ومُثِّل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

8- ووفقاً للقاعدة 2 من قرار المؤتمر 5/4، قرَّر المؤتمر أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصِّصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.

9- ومُثِّل بمراقبين ما يلي من وحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والوكالات المتخصِّصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، معهد بازل المعني بالحوكمة، إدارة عمليات السلام التابعة للأمانة العامة، المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة السلام، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي.

10- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، رابطة الدول المستقلة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الاتحاد البرلماني الدولي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.

11- ومُثِّلت أيضاً الدولة المراقبة التالية: أندورا.

ثالثا- تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة

12- قدمت ممثلة للأمانة معلومات محدثة عن تنفيذ الولايات المنبثقة عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وعن اجتماعات الخبراء السابقة، مشيرة إلى المذكرة من الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية (CAC/COSP/EG.1/2022/2). وقدمت لمحة عامة عن المعلومات والمنتجات المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية التي تم تطويرها ونشرها منذ الاجتماع الأخير، إما بشكل مستقل من قبل الأمانة أو بالاشتراك مع البنك الدولي في إطار مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، ومن خلال بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") أو بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك") لإدارة المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، زودت الاجتماع بمعلومات محدثة عن عمل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، التي تضم حاليا 126 سلطة من 69 دولة طرفا في الاتفاقية ومراقبا واحدا. وقد عقدت الشبكة جلستين عامتين اعتمدت خلالهما ميثاقها، وأنشأت هيكلها الإداري واتفقت على حل مؤقت للاتصال الآمن. وأشارت الممثلة إلى أن الجلسة العامة الثالثة ستعقد في مدريد في الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأخيرا، قدمت معلومات محدثة عن بناء القدرات والخدمات الاستشارية التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

13- وقدم ممثل آخر للأمانة لمحة عامة عن أبرز نتائج مداولات الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، المنشأ في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في اجتماعه الثالث عشر الذي عُقد في فيينا في أيار/مايو 2022. وفي ذلك الاجتماع، ناقش الفريق العامل

المسائل المتصلة بنقل الأشخاص المحكوم عليهم، وهو مجال تأثر بشكل خاص خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، أجرى الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن تطبيق اتفاقية الجريمة المنظمة من أجل منع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة، واعتمدا توصيات ذات صلة أقرها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الحادية عشرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وواصل الفريق العامل مناقشة التطورات والتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وسيعقد الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي يومي 11 و12 أيلول/سبتمبر 2023، في أعقاب أسبوع من الاجتماعات الحكومية الدولية المقررة المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد.

14- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد المتكلمون مجددا على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد في عالم اليوم المترابط، بما في ذلك لأغراض استرداد الموجودات، وخصوصا من خلال تبادل المعلومات في الوقت المناسب واتخاذ تدابير التصدي المنسقة والجماعية على المنصات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وتماشيا مع الفصل الرابع من اتفاقية مكافحة الفساد.

15- وقدم عدة متكلمين معلومات محدثة عن الجهود التي تبذلها بلدانهم لتحسين أطرها القانونية للتعاون الدولي ولمعالجة التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن تقاريرها المتعلقة باستعراض التنفيذ، وذلك بسبل منها سن تشريعات للمساعدة القانونية المتبادلة وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقات تعاون مع النظراء.

16- وأبرز عدة متكلمين التحديات التي تواجه التعاون الدولي، بما في ذلك تأخر الاستجابات لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وعدم وجود سجلات مركزية للشركات والمالكين المنتفعين على الصعيد المحلي، ورفض الطلبات على أساس السرية المصرفية أو بناء على دوافع سياسية. وأشار أحد المتكلمين إلى الفقرة 4 من المادة 44 من الاتفاقية، التي تنص على أن الدول الأطراف إذا اتخذت هذه الاتفاقية أساساً للتسليم، ليس لها أن تعتبر أيا من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية جرما سياسيا، وقدم عدة أمثلة رُفضت فيها طلبات التسليم التي أرسلها بلده بناء على دوافع سياسية.

17- ودعا عدة متكلمين الدول الأطراف إلى بناء قدرات سلطاتها المختصة واستعراض إجراءاتها الداخلية للتعجيل بالاستجابة للطلبات الواردة من النظراء الأجانب. وفي هذا السياق، دعا عدة متكلمين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى مواصلة دعمه للدول الأطراف من خلال برامج المساعدة التقنية.

18- وأبرز عدة متكلمين أهمية التعاون المباشر قبل إرسال طلبات رسمية للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة، وشجعوا الدول الأطراف على الانضمام إلى شبكات التعاون الدولي غير الرسمية، بما في ذلك شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

19- وشجعت متكلمة اجتماع الخبراء على أن يستكشف، في اجتماعاته المقبلة، سبل تعزيز السلطات المركزية للتعاون الدولي ومناقشة الدور الهام الذي تؤديه الشبكات غير الرسمية في تيسير التعاون الدولي.

20- وقدم المتكلمان من تايلند وجمهورية كوريا إحاطة إلى الاجتماع بشأن ورقة اجتماع تناولت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي بشأن مكافحة الفساد للمهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين في جنوب شرق آسيا، وهي ورقة اشتركت بعثتاهما الدائمتان في تقديمها إلى اجتماع الخبراء. وتضمنت ورقة الاجتماع

الوثيقة الختامية للحدث الإقليمي، الذي اشـــترك بلداهما في تنظيمه بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعقد في بانكوك في آب/أغسطس 2022.

حلقتا نقاش حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها (متابعة إعلان شرم الشيخ)

21- عرضت ممثلة للأمانة ورقة الاجتماع التي أعدت عملا بقرار المؤتمر 1/9 (CAC/COSP/EG.1/2022/CRP.1)، والتي تضـمنت معلومات مقدمة من 23 دولة طرفا ردا على اسـتبيان أعدته الأمانة بشـأن استبانة الفساد ومنعه والتصدي له في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، بسبل منها التعاون الدولي. وعرضـــت الممثلة النقاط البارزة المتعلقة بالمواضـــيع الثلاثة التي نوقشـــت في الورقة، وهي: (أ) التصدي للفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات على الصعيد المحلي؛ (ب) أثر الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها على التعاون الدولي، وكذلك تدابير التصـدي للفسـاد في هذه السـياقات، بسـبل منها التعاون الدولي؛ (ج) تعزيز المعرفة بالصـلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصـدي للأزمات والتعافي منها. ولاحظت أن أكثر أصـناف مخاطر الفسـاد التي تبلغ عنها الدول الأطراف انتشـارا هي تضـارب المصـالح، والاسـتخدام المفرط وغير السـليم لإجراءات الاشـتراء غير التنافســية والطارئة، والتلاعب في العطاءات، واختلاس الأموال العمومية المخصـــصـــة للتخفيف من آثار حالات الطوارئ، والمخالفات التي تشوب الاشتراء العمومي على الصعيد الدولي. وفي الختام، أشارت إلى أن المناقشة المواضيعية ستساعد في توجيه عملية وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف، وفقا للفقرة 23 من قرار المؤتمر 1/9.

22- وتيسـيرا للمداولات في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وتماشـيا مع قرار المؤتمر 1/9، عقدت حلقتا نقاش مواضـيعيتان بشـأن موضـوع تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفسـاد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

23- وأوضح المناظر من مصر، في ملاحظاته الاستهلالية، أهمية "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصـدي للأزمات والتعافي منها"، الذي اقترحه بلده واعتمده المؤتمر في دورته التاسـعة. وأشـار إلى أن اختيار موضـوع الإعلان اسـتند إلى ضـرورة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والأزمات، عندما تزداد مخاطر الفساد وتتجاوز الحدود الوطنية، وأهمية اختيار موضـوع يظل ذا صـلة بعد جائحة كوفيد-19. وأشـار المناظر كذلك إلى أن مصـر بصـدد تنظيم اجتماع للخبراء من أجل وضـع دليل لتنفيذ الإعلان. وسـيعقد هذا الاجتماع يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2022 في الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية بالقاهرة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المناظر عددا من التدابير التي اتخذتها مصـر على الصـعيد المحلي بهدف تعزيز منع الفسـاد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصـدي للأزمات والتعافي منها، بما في ذلك: (أ) إرســـاء عملية اشـــتراء موحدة لجميع الإمدادات والأدوية ولقاحات كوفيد-19؛ (ب) تطوير بوابة للخدمات الحكومية من أجل ضمان توافر بيانات شفافة وعادلة تتعلق بالعطاءات (ج) نشـر معلومات عن حزم الحوافز المعتمدة من أجل التصـدي للجائحة؛ (د) توفير آليات لتلقي الشـكاوى المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والرد عليها؛ (هـ) تعزيز الشـراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، اتخذت مصر إجراءات في مجال التحول الرقمي، بما يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي.

24- وأبرز المناظر أهمية آليات التعاون الدولي غير الرسمية في أوقات الأزمات والطوارئ، وشجع السلطات المختصة من الدول الأطراف على الانضمام إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتعزيز المشاورات غير الرسمية والمباشرة فيما بين النظراء قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ووضع سياسات إقليمية لمكافحة الفساد وبرامج تدريبية مشتركة، وإبرام ترتيبات ثنائية للتعاون غير الرسمي في مجال تبادل المعلومات والتحقيقات، ولا سيما في أوقات الأزمات، والانخراط في تعاون غير رسمي وعفوي حتى في حال غياب ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف. كما قدم المناظر أمثلة على حالات ناجحة للتعاون الدولي فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

25- وسلطت المناظرة من البرازيل الضوء على دور قواعد البيانات القائمة في منع الفساد والكشف عنه خلال جائحة كوفيد-19 وكيفية استخدامها كأدوات لتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي. كما سلطت الضوء على أهمية التحقق من المعلومات الواردة في قواعد البيانات تلك من أجل منع الاحتيال وتحديد المستفيدين من المساعدة المالية الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة، وضمان وصول هذه الأموال إلى أشد الفئات ضعفا. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت المناظرة على التحديات التي تواجه استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل الصعوبات في ضمان أمن المعلومات السرية، والحاجة إلى إجراء تحديثات منتظمة للبيانات، والدرجة العالية اللازمة من التنسيق بين المؤسسات. وفيما يتعلق بالتغلب على هذه التحديات، أشارت المناظرة إلى الآليات التي تهدف إلى تعزيز الاتصال فيما بين المؤسسات، على مستويات منها المستوى غير الرسمي، وتصميم سياسات في الوقت المناسب من أجل تعزيز التنسيق المحلي.

26- وركزت المناظرة من الولايات المتحدة على دور التكنولوجيا في تعزيز التعاون الدولي، في حالات منها حالات الطوارئ والأزمات، وسلطت الضوء على انتقال بلدها من الملفات الورقية إلى الملفات الرقمية مع تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة القضايا، يتضمن صندوقا للرسائل الواردة مخصصا لتقديم طلبات إلكترونية للمساعدة القانونية المتبادلة. وأضافت أن الانتقال إلى نظام إلكتروني مكن السلطة المركزية من البقاء على اتصال مع المدعين العامين العاملين في القضايا على الصعيد الوطني والحصول على معلومات منتظمة ومحدثة بشأن الأطر الزمنية المتعلقة بعودتهم إلى العمل بالطرائق العادية خلال أوقات الطوارئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وفيما يتعلق بالتحديات، أشارت المناظرة إلى أن التقدم المحرز على الصعيد التكنولوجي قد خفف من العواقب السلبية المحتملة. فقد استخدمت محركات الأقراص الصلبة المحمولة أو الأقراص المدمجة لمواجهة التحديات المرتبطة بالملفات الرقمية التي تكون ضخمة بحيث يتعذر إرسالها عبر القنوات العادية. وأشارت أيضا إلى ضرورة التغلب على متطلبات استخدام النسخ الورقية والتوقيعات بالحبر الرطب بدلا من التوقيعات الرقمية في الولايات القضائية الأجنبية. وشددت المناظرة كذلك على الدور الذي تؤديه السلطة المركزية التي تتسم بالقوة كنقطة اتصال، ولا سيما السلطة التي لديها عدد كاف من الموظفين والقادرة على اتخاذ القرارات المتصلة بالإجراءات المناسبة فيما يتعلق باستخدام الملفات الرقمية. كما سلطت المناظرة الضوء على الجوانب الرئيسية للبيئات التمكينية التي تحافظ على استمرارية المساعدة القانونية المتبادلة في أوقات الطوارئ، مثل الاتصال بوتيرة منتظمة مع النظراء الأجانب واتباع النهج المرنة، كلما أمكن ذلك، فضلا عن توفير شهادات المصادقة أو التفسيرات المتعلقة بقوة التوقيعات الرقمية من أجل الوفاء بمتطلبات قبول الأدلة الرقمية في الولايات القضائية الأجنبية.

27- وأبرز المناظر من أستراليا أهمية الشراكة مع الجهات الفاعلة من خارج القطاع العام من أجل مكافحة الفساد بشكل أفضل من خلال تقديم عرض لتحالف فينتل (Fintel Alliance) في هذا البلد، وهو مبادرة أطلقها المركز الأسترالي لتقارير المعاملات وتحليلها وتضم 29 مؤسسة حكومية ومعنية بإنفاذ القانون

وخاصة من أجل دعم التحقيقات بشأن إنفاذ القانون، وزيادة قدرة القطاع المالي على الصمود، وحماية المجتمعات المحلية الضعيفة من الاستغلال الإجرامي. وأضاف أن التعاون تعزَّز بفضل مركزين لتبادل المعلومات: مركز للعمليات حيث يتبادل الشركاء المعلومات المالية ويحللونها في إطار التفاعل الشخصي، ومركز للابتكار، يتيح فرصا للشركاء للتشارك في تصميم واختبار وتقييم الحلول التكنولوجية الجديدة المخصصة لجمع المعلومات المالية وتحليلها، مثل تكنولوجيا سلسلة الكتل. وأضاف أن هذا التحالف يتوخى التعاون على نطاق واسع، حيث يضم ممثلين عن السلطات الوطنية والقطاع الخاص من أجل وضع استراتيجيات وسياسات تعاونية مشتركة، والانخراط في مشاريع مشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والاستفادة من مهارات بعضهم البعض بهدف بناء القدرات وتعزيز المزيد من التعاون الدولي. وشملت الدروس الرئيسية المستفادة ضرورة إعداد توجيهات ومؤشرات لقياس الإنجازات وضرورة استخدام أدوات تحليل البيانات ومطابقة مجموعات البيانات بهدف استبانة النشاط الإجرامي وفهمه على نحو أفضل. وشدد المناظر أيضا على فوائد إقامة علاقات مع الشركاء في البلدان الأجنبية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمجالات التركيز المشترك، مثل أنشطة مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، قدم المناظر معلومات عن إطار الشراكة الاستراتيجية لبلده، الذي يحدد توقعات واضحة لمشاركة الشركاء، بما في ذلك عدم التسامح مطلقا مع الفساد والاستغلال والجريمة.

28- وأشارت المناظرة من رومانيا، لدى عرضها للتحديات والحلول الممكنة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في أوقات الطوارئ، إلى التحديات اللوجستية والموضوعية والإجرائية. وتشمل التحديات اللوجستية عدم وجود موظفين حكوميين والصعوبات المصادفة في إحالة الوثائق، بينما تشمل التحديات الموضوعية فهم الأنماط الجديدة من الجريمة، مثل الفساد في مجالات الاشتراء العمومي، والدعم المالي، والتصاريح والتراخيص. وتشمل التحديات الإجرائية تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرامية إلى عقد جلسات استماع عن طريق التداول بالفيديو أو بحضور القضاة. وتشمل الممارسات الجيدة في هذا الصدد استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية وبيئات العمل المختلطة، والتنسيق القوي بين الوكالات قبل تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والاتصالات الوثيقة مع الجهاز القضائي، وقنوات الاتصال غير الرسمية، والشبكات مثل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وبناء الثقة المتبادلة من خلال الحوار المستمر مع النظراء الأجانب. وتشمل التوصيات الممكنة لتعزيز التعاون الدولي في سياقات الطوارئ رقمنة عمل السلطات المركزية والسلطة القضائية؛ واتباع نهج مرنة في ممارسة تبادل المساعدة القانونية، مثل قبول الوثائق من خلال أي وسيلة قادرة على إنتاج نموذج مكتوب؛ والشبكات القضائية وشبكات إنفاذ القانون والاتصالات غير الرسمية؛ وعقد اجتماعات ثنائية دورية.

29- وقدم المناظر من إيطاليا عرضا للممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل منع الفساد واستبانته وملاحقة مرتكبيه قضائيا في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها. وأشار إلى عدد من التدابير التشريعية والمؤسسية التي نفذتها إيطاليا أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، على الصعيدين الوطني والدولي. وشملت هذه التدابير سن تشريعات خاصة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة، وتعزيز التنسيق المؤسسي الوطني والدولي، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين نظم المعلومات. وعلاوة على ذلك، ومن منظور مؤسسي، سلط المناظر الضوء على دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في بلده في منع ومكافحة الفساد في مجال الاشتراء العمومي أثناء الجائحة من خلال استبانة المخاطر وبناء القدرات وتعزيز الإشراف التعاوني ودعم آليات ما قبل التقاضي. وعلاوة على ذلك، وصف المناظر مشروعا تقوده الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد

بهدف وضع إطار عمل لتحسين فهم مؤشرات مخاطر الفساد، بما يشمل القيام بذلك في أوقات الطوارئ. كما قدم عدة أمثلة على تلك المؤشرات وأشار إلى منصة متاحة على الإنترنت حيث سيتواصل تحليلها ونشرها. وأخيرا، أشار المناظر إلى العمل الذي تضطلع به إيطاليا حاليا من أجل إعداد قرار بشأن الصلات الموجودة بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى، ولا سيما الجريمة المنظمة، استنادا إلى المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الفساد المتصل بالجريمة المنظمة التي وضعت في ظل الرئاسة الإيطالية للفريق.

30- وقدم المناظر من البنك الدولي تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها مؤسسته من أجل مساعدة البلدان على تعزيز التصدي للجائحة وتعزيز نظم الرعاية الصحية. وقال إن البنك الدولي يقدم 160 بليون دولار على مدى 15 شهرا من أجل مساعدة البلدان على التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد استفاد 77 بلدا من مرفق المسار السريع المخصص لكوفيد-19، وقدم 43 بلدا من بلدان المؤسسة الدولية للتنمية طلبات للحصول على مبادرة تعليق سداد خدمة الدين اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2022. وشدد المناظر على التزام البنك الدولي بالتمسك بشكل استباقي بالمعايير الائتمانية القوية الخاصة بعمليات الطوارئ من خلال بذل العناية الواجبة على نطاق واسع، والاستعراض اللاحق للعقود، وتعزيز دعم التنفيذ، وتعزيز الرقابة، وآليات تمكن المستفيدين من تقديم انطباعاتهم، والمشاورات مع المجتمعات المحلية والقادة المحليين، وغير ذلك من تدابير الشفافية والمساءلة. وأخيرا، أشار المناظر إلى تقرير حول تعزيز فعالية الحكومة من خلال مكافحة الفساد (*Enhancing Government Effectiveness: The Fight Against Corruption*) نشره البنك الدولي في أيلول/سبتمبر 2020. ويغطي هذا التقرير التحديات والاتجاهات السائدة في مجال التصدي للفساد في خمسة مجالات مواضيعية رئيسية، هي: الاشتراء العمومي، والبنى التحتية العمومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وإدارة الجمارك، وتقديم الخدمات في قطاعات مختارة، مثل الرعاية الصحية، وهو يوفر أدوات وحلولا مفيدة لجمهور أوسع.

31- وقدم المناظر من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المشروع المعنون "تدابير إنفاذ القانون المتخذة على الصعيد العالمي من أجل التصدي للفساد في حالات الأزمات: مبادئ توجيهية عملية"، الذي أطلقته شعبة مكافحة الفساد التابعة لهذه المنظمة في أيلول/سبتمبر 2020. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات الممارسين في مجال إنفاذ القانون على كشف الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا في حالات الطوارئ والأزمات. وقد ركز هذا المشروع على المجالات المعرضة بشكل خاص للفساد أو الأساسية في كشف الفساد في أوقات الأزمات، مثل الاشتراء العمومي في حالات الطوارئ واستخدام حزم التحفيز، والبلاغات المقدمة من المبلغين عن المخالفات وحمايتهم، والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون، ووكالات الضرائب، والسلطات الوطنية المعنية بالمراجعة وغيرها من وحدات الرقابة الداخلية، والتعاون الدولي، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الكشف عن الفساد المتصل بالأزمات والتحقيق فيه. وأضاف أن العمل جارٍ من أجل وضع مبادئ توجيهية عملية بناء على الممارسات الجيدة المستبانة في سلسلة من دراسات الحالات التي أعدت من خلال المشاركة المهيكلة مع الممارسين في مجال إنفاذ القوانين، والندوات المنظمة عبر الإنترنت للتعلم من الأقران، والجلسات المركزة، والبحوث الخارجية. وأضاف أنه، بناء على تعليقات واردة من مسؤولي إنفاذ القانون، وُضع مخطط تضمن المواضيع الرئيسية ومشروع هيكل المبادئ التوجيهية في حزيران/يونيه 2021، وأن نتائج هذا المشروع ستستخدم أيضا كأساس لصياغة منهج تدريبي في مجال إنفاذ القانون.

32- في المناقشة التي تلت ذلك، أكد متكلمون أهمية المبادئ الواردة في قرار المؤتمر 1/9، وأعربوا عن تقديرهم للتحليل المفصل الوارد في ورقة الاجتماع التي أعدتها الأمانة.

33- وعلى الصعيد المحلي، وفيما يخص موضوع منع الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، شدد متكلمون على أهمية التنسيق بين المؤسسات والتواصل السريع بين المؤسسات الوطنية من أجل تيسير الوصول إلى قواعد البيانات التي تتعهدها الحكومات، مما يمكِّن من التدقيق في كيفية استخدام الأموال المخصصة للتصدي لحالات الطوارئ والتحقق منها. ولاحظ متكلمون أن فهم السياسات المتبعة في كل مؤسسة بشأن الوصول إلى قواعد البيانات أمر مهم وقد طرح تحديات خلال جائحة كوفيد-19 الأخيرة، عندما صيغت سياسات جديدة على وجه السرعة ودون تشاور مسبق. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة تعزيز وتنفيذ التدابير الوقائية وكذلك تدابير الإنفاذ في أوقات الطوارئ، بسبل منها تعزيز ثقافة النزاهة. وأشار متكلم آخر إلى خطة وطنية اعتُمدت في بلده لتنفيذ مبادئ الإدارة الإلكترونية في وزارات وهيئات حكومية مختلفة من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد. وأشار في هذا السياق إلى اللجان وفرق العمل المشتركة بين الوكالات التي أُنشئت بهدف تعزيز تنسيق الأنشطة الحكومية وإدارتها، إلى جانب برنامج لربط قواعد بيانات السلطات التنظيمية والإشرافية. وسلَّط عدة متكلمين الضوء على تدابير الشفافية التي اعتُمدت في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، ومنها مثلا إتاحة الحصول على المعلومات العامة وسجلات الشفافية الخاصة بالشخصيات الاعتبارية ومالكيها المنتفعين، بما يشمل الجهات التي تعاقدت مع حكومات. وفي هذا الصدد، سلَّط عدة متكلمين الضوء على أهمية استخدام التكنولوجيات المبتكرة في مجال المعلومات والاتصالات، وشددوا أيضا على مسألتي حماية البيانات وأمن قواعد البيانات. وإضافة إلى ذلك، أكَّد بعض المتكلمين أهمية إذكاء الوعي بمخاطر الفساد في القطاعين العام والخاص على السواء. وأُشير أيضا إلى الاستراتيجيات الوطنية والهيئات المتخصصة العاملة في مجال منع الفساد ومكافحته بوصفها من التدابير الوقائية الرئيسية، إلى جانب الآليات التي تيسِّر الإبلاغ عن الفساد وتحمي المبلِّغين أثناء حالات الطوارئ.

34- وفيما يتعلق بتدابير التخفيف المحددة التي اتخذت على الصعيد الوطني، أشار متكلمون إلى تدابير مثل إجراء التحقيقات، أو إجراء عمليات مراجعة الحسابات بصورة آنية، فضلا عن تخصيص موارد للتصدي لممارسات اقتناصية محددة أثناء حالات الطوارئ، بوسائل منها فرق العمل المشتركة بين الوكالات المتعددة ومنصات وقنوات الاتصال المنسَّقة التي تهدف إلى التصدي للمطالبات بالإعانات المتلاعَب بها والاحتيال في مجال الاشتراء، وبرامج بناء القدرات الموجهة للسلطات المعنية بإنفاذ القانون والمنع. وشُدِّد على الاستفادة من خبرات القطاع الخاص والمعلومات المتاحة لديه، وإبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف دعم التدابير الوقائية وتدابير إنفاذ القانون على السواء. وشُدِّد أيضا بصورة أعم على ضرورة تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية أو إشراكها في رصد الإجراءات الحكومية بغية ضمان ثقة الجمهور في المؤسسات عن طريق إتاحة الحصول في الوقت المناسب على جميع المعلومات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، سُلِّط الضوء على أهمية توفير بيانات دقيقة وعالية الجودة لتحسين المعرفة بالعمليات الحكومية وتيسير هذا الرصد، فيما يتعلق بجملة أمور منها الاشتراء العمومي في أوقات الطوارئ. وشملت تدابير التخفيف الأخرى المذكورة في مجال الاشتراء العمومي إتاحة إمكانية تقديم العطاءات إلكترونيا، وتعزيز التحقق من إقرارات الذمة المالية والإفصاحات عن المصالح من أجل استبانة حالات تضارب المصالح المحتملة وإدارتها، وإمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي.

35- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي والمتعدد الأطراف، ركَّز متكلمون على أهمية التعاون غير الرسمي قبل إرسال الطلبات الرسمية للمساعدة القانونية المتبادلة، وخصوصا في أوقات الطوارئ. وأضافوا أنه يمكن، مثلا، تحقيق هذا التعاون مباشرة بين السلطات المركزية أو من خلال القنوات القائمة بين أجهزة الشرطة. وشُدِّد على

وضع ترتيبات ثنائية غير رسمية متينة واستخدام ضباط الاتصال وجهات الوصل، وكذلك قنوات التعاون غير الرسمية مثل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وأشار متكلمون أيضا إلى استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لهذا التعاون، لأغراض منها التبادل التلقائي للمعلومات في حال عدم وجود معاهدة. وقيل إن الاجتماعات غير الرسمية للممارسين، إلى جانب المحافل المتعددة الأطراف مثل الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، توفر أيضا فرصا جيدة لإقامة شبكات للاتصال. وأضافوا أن هذه الاجتماعات كانت مفيدة في بناء الثقة وتعزيز التعاون الدولي، في أوقات منها أوقات الأزمات والطوارئ. واستفسرت متكلمة عما إذا كان هناك مستودع للمعلومات المتعلقة بالبلدان التي تقبل الطلبات الدولية بالوسائل الإلكترونية. وفي هذا الصدد، لاحظت ممثلة للأمانة أنه يمكن النظر في إدراج معلومات عن المتطلبات الإجرائية أو الممارسات المتبعة في البلدان بشأن قبول طلبات التعاون الدولي بالوسائل الإلكترونية في الدليل الإلكتروني الذي أعده مكتب المخدرات والجريمة عن السلطات الوطنية المختصة، حيثما تتوافر هذه المعلومات. وسلَّط بعض المتكلمين الضوء على أهمية وجود إجراءات داخلية للتعجيل بتلبية طلبات التعاون الدولي.

36- وإضافة إلى ذلك، سلَّط العديد من المتكلمين الضوء على أهمية التكنولوجيا بوصفها عاملا تمكينيا لتيسير التعاون الدولي، بما يشمل إتاحة إمكانية إرسال وتلقي طلبات التعاون الدولي رقميا، بالإضافة إلى استخدامها في نظم الإدارة الإلكترونية من أجل الحد من مخاطر الفساد على الصعيد المحلي. وأُشير في هذا السياق إلى إرسال الملفات باستخدام أنساق مشفرة مع إرسال كلمات المرور بصورة منفصلة، بوصفه تدبيرا فعالا لضمان حماية الطلبات الإلكترونية. ويمكن ضمان صحة طلبات تبادل المساعدة القانونية من خلال الاتصالات القائمة بين السلطات المركزية والتصديق على الوثائق والمواد المقدمة. كما سُلِّط الضوء على استخدام الأدوات الرقمية بغية تعزيز تدفقات العمل الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة، مثل نظام التتبع المتكامل ونظم إدارة القضايا. وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى تبادل الخبرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز التعاون الدولي، وخصوصا من خلال استخدام التكنولوجيا.

37- وأشار عدة متكلمين إلى أنماط الفساد المستبانة في مختلف حالات الطوارئ والأزمات، فضلا عن صلاتها بأنماط الجريمة الأخرى وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال، على النحو المبين في ورقة الاجتماع. وقد اعتمدت بعض الدول استراتيجيات ذات صلة وأنشأت هيئات تنسيق شاملة لعدة قطاعات من أجل التصدي للفساد المرتبط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغير ذلك من الجرائم وتعزيز التعاون والتنسيق على مستوى تقرير السياسات، مع جهات عدة منها أصحاب المصلحة غير الحكوميين. وقيل إن الاستراتيجيات والتشريعات والآليات المؤسسية تساعد على تعزيز استبانة مخاطر الفساد المرتبطة بأنماط الجريمة الأخرى، وتقييم تلك المخاطر وفهمها والتخفيف منها.

38- وفيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية لتعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف، على النحو المنصوص في الفقرة 23 من القرار 1/9، شدد مناظرون على أهمية اتباع منظور ونهج واسعين بغية شمول مختلف أبعاد المسألة وجوانبها، بما في ذلك العناصر الوقائية والإنفاذ، فضلا عن التعاون الدولي والمتعدد الأطراف على منع الفساد ومكافحته، بطريقة شاملة وتشاركية. وأُشير على وجه الخصوص إلى المجالات المعرضة للفساد في حالات الطوارئ والأزمات، مثل الاشتراء العمومي ومراجعة الحسابات، وانعدام النزاهة وإساءة استخدام الموارد العمومية في حالات الطوارئ والأزمات، إلى جانب آليات تحسين التنسيق المحلي والتعاون الدولي، مثل قنوات الاتصال الفعالة والنهج المرنة حيثما أمكن ذلك، بغية تعزيز التعاون الثنائي

والمتعدد الأطراف في مجال منع الفساد ومكافحته. وأشار متكلمون أيضا إلى مسائل شاملة لعدة قطاعات، مثل الشفافية، والتعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص وعموم الجمهور، والتوعية والتدابير الرامية إلى تيسير الإبلاغ عن الفساد، وجمع البيانات، والتكنولوجيا، والشمول. وفي هذا الصدد، شدَّد مناظرون على ضرورة مواصلة تبادل المعلومات والخبرات، في جملة سياقات منها المحافل المتعددة الأطراف، وكذلك من خلال الاتصالات والمنصات والشبكات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشارت متكلمة إلى ضرورة استحداث آليات من أجل التعجيل بتلبية بعض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، مثل المتعلقة منها بالملكية النفعية، وأشارت إلى أهمية تبادل المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، بما يشمل تبادلها بصورة تلقائية وغير رسمية. وأعرب بعض المتكلمين عن استعداد بلدانهم لدعم عملية وضع المبادئ التوجيهية غير الملزمة، بسبل منها إجراء مناقشات مركزة لتحقيق هذه الغاية.

39- وخلال حلقات النقاش التي نُظِّمت أثناء الاجتماعات المشتركة مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات وفريق استعراض التنفيذ، جرت مناقشة الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية وجمع المعلومات عن عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقرير عن أعمال الاجتماع السادس عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/WG.2/2022/4).

40- وعُقِدت أيضا حلقتا نقاش بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصلين الرابع والخامس من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن حلقتي النقاش في تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.2).

رابعا- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

41- يمكن الاطلاع على معلومات عن المناقشات بشأن التدابير المنفذة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي في تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.2).

خامسا- اعتماد التقرير

42- اعتمد تقرير اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (CAC/COSP/EG.1/2022/L.1، و CAC/COSP/EG.1/2022/L.1/Add.1، و CAC/COSP/EG.1/2022/L.1/Add.2، و CAC/COSP/EG.1/2022/L.1/Add.3)، بصيغته المعدلة شفويا.